

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٤٦**

الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد موسابيف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد فاز باتو
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

1254568(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار ومالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/761، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وجنوب أفريقيا وتوغو وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة والهند.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد داو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني بمناسبة تولي غواتيمالا رئاسة مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، أشيد بمبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة.

إن اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) في ٥ تموز/يوليه قد فتح الطريق لإيجاد حل شامل للأزمة المزدوجة، السياسية – المؤسسية والأمنية، في مالي. ومنذ ذلك الحين، نشأت تطورات مهمة، من بينها عودة رئيس الجمهورية المؤقت إلى بلدنا، وأعقب ذلك تنفيذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي جعلت من أولوياتها إدارة الأزمة في شمال مالي وإجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية.

واكتملت مرحلة حاسمة حين تقدمت السلطات في مالي، على أعلى مستوياتها، بطلب إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس الاتحاد الأفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية لمساعدتها في كفالة الاستقرار السياسي في بلدنا واستعادة وحدة أراضيه.

يجدرنا بنا في هذه المناسبة أن نشيد بالجهود الحثيثة التي بذلها شركاؤنا والمجتمع الدولي في سياق التعجيل بالعملية الجارية. وقد أثرى هذه الدينامية الاجتماعُ الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

يؤكد بلدي، مالي، مرة أخرى الأهمية والضرورة الملحة لنشر قوة دولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في استعادة سلامة أراضي بلدها، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واستعادة حقوق الإنسان في المناطق الشمالية الواقعة تحت الاحتلال.

في الوقت نفسه، تؤكد الحكومة المؤقتة، في سعيها لإيجاد حل سياسي للأزمة الأمنية في المناطق الشمالية في بلدنا، أن سلامة أراضي مالي وسيادتها، فضلا عن الطابع العلماني للدولة، أمور غير قابلة للتفاوض.

واكتملت أيضاً مرحلة مهمة أخرى بعد ظهر هذا اليوم لدى اعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرارَ ٢٠١٧ (٢٠١٢)، الذي تؤيده مالي تأييدا كاملا. ونشكر جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين القرار. يؤكد بلدي من جديد استعداده الكامل للتعاون مع مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وسائر الشركاء، في إطار تنفيذ القرار الذي اعتُمد للتو.

في غضون بضعة أيام، ستستضيف باماكو اجتماعا وزاريا لمجموعة المتابعة والدعم المعنية بدولة مالي. وسيكون من معالم الاجتماع التفاعلُ بين المجموعة والسلطات الرفيعة المستوى في مالي بخصوص المسائل المتصلة بالحوكمة، وعملية الانتقال، وإستعادة سلطة الدولة في الشمال، وإجراء الانتخابات، وتقديم الدعم لبناء السلام والتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وستشمل المسائل الأخرى المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع المهم تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وبالمثل، ستجري مناقشات بشأن ورقة المفاهيم الاستراتيجية التي أعدها مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وختاما، لدينا جسارة الأمل في أن تسهم نتائج هذا الاجتماع الهام في تعزيز المبادرات الجارية، بغية اعتماد قرار لمجلس الأمن بأسرع ما يمكن يأذن فيه بنشر قوة عسكرية دولية في مالي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل مالي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم ياسيدي الرئيس على توليكم قيادة المجلس لهذا الشهر. وباسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومتي، اسمحوا لي بالإعراب عن امتناني لمجلس الأمن على إتاحته الفرصة لنا مرة أخرى للتعبير عن شواغلنا والتزامنا فيما يتعلق بالأزمة في مالي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأزجي أحرّ التهاني من الجماعة للاتحاد الأوروبي على منحه جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٢.

وبعد توافق الآراء الجارف الذي أسفر عنه الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الساحل، المعقود في نيويورك يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فيما يتعلق بالتهديد الخطير الذي تمثله الأزمة في شمال مالي وضرورة اتخاذ إجراء عاجل وفوري للتعامل مع الحالة، من دواعي سرور الجماعة أن المجلس اعتمد بالإجماع اليوم القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، الذي نعتقد بقوة أن القصد منه هو تمهيد الطريق للقرار القادم الذي سيأذن بموجبه المجلس فعليا بنشر قوة دولية في مالي بموجب ولاية في إطار الفصل السابع.

وقبل أن أستطرد أكثر من ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وامتنانها تجاه المجتمع الدولي للدعم السياسي الهائل الذي تولد عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الساحل المعقود يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، ونود أن نشدد بصفة خاصة على القيادة التي أبداها في هذا الصدد الرئيس الفرنسي، فخامة السيد فرانسوا هولاند، وحكومته، التي يعد التزامها القوي الذي لا لبس فيه باتخاذ عمل حازم لوقف الأزمة في مالي جديرا بالثناء الكثير. ومن نفس المنطلق، تعرب الجماعة عن تقديرها للأولوية الرفيعة التي يوليها الأمين العام بان كي-مون لمسألة مالي، وفي هذا السياق، نرحب بتعيين الأمين العام رئيس الوزراء رومانو برودي مبعوثا خاص لمنطقة الساحل، ومن شأنه أن يحشد الجهود الدولية لأجل الساحل، وأن ينسق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن الساحل، ويشترك فعليا في تحديد بارامترات حل شامل للأزمة المالية.

والجماعة سعيدة بالمثل لما لها من تعاون وثيق وبناء مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسألة مالي، على النحو الذي توضحه رسالة الجماعة، المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الموجهة إلى الاتحاد الأفريقي بهدف تبادل الآراء مع الاتحاد بشأن صقل مفهوم نشر قوة تحقيق الاستقرار في مالي وطرائق نشرها ووسائله.

وقد وفت الجماعة بالفعل منذ اعتماد القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بمعظم المتطلبات المبينة في القرار المذكور، على النحو الوارد في نتائج اجتماع رؤساء أركان الدفاع في أبيدجان في الفترة من ١٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وأكده كذلك مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، في اجتماعه يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في أبيدجان.

وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجهت حكومة مالي طلبا إلى الجماعة لتقديم المساعدة العسكرية لإعادة تنظيم القوات المسلحة لمالي واستعادة السلامة الإقليمية في مالي، التي تحتل الجزء الشمالي منها جماعات إرهابية، ولمكافحة الإرهاب. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجهت حكومة مالي رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها الإذن بنشر قوة عسكرية دولية لمساعدة القوات المسلحة لمالي، عن طريق قرار لمجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاستعادة المنطقة المحتلة في شمال مالي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجهت حكومة مالي رسالة إلى الجماعة بشأن شروط نشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي. وأخيرا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجهت حكومة مالي رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها استصدار قرار لمجلس الأمن يأذن فيه بنشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب ولاية في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وبينما تضغط الجماعة من أجل نشر القوات في مالي، فإنها، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، ترى باستمرار أن تكرس الأولوية للمفاوضات والحلول السياسية، علما بأن سلامة مالي الإقليمية وسيادتها غير قابلتين للتفاوض. وفي هذا الصدد، فإن عملية الوساطة، التي يقوم بها صاحب الفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، تنطوي على آمال معقولة وهي جديرة بالدعم الكامل من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تشجع الجماعة والاتحاد الأفريقي البلدين الأساسيين، وهما الجزائر وموريتانيا، على العمل من أجل إحراز تقدم كبير.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي مقتنعان بنفس الدرجة بأن البحث عن حل تفاوضي وسياسي للأزمة في مالي والتحضيرات للقيام بعمل عسكري لاستعادة السلامة الإقليمية لمالي مرتبطان ارتباطا وثيقا ويسيران جنبا إلى جنب، بل هما متلازمان في الواقع.

إن الحالة في مالي لا تحتمل، كما ردّد جميع المتكلمين في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الساحل، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتدين الجماعة والاتحاد الأفريقي ما يُرتكب في شمال مالي من انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي جماعات التمرد الإرهابية المسلحة وغيرها من الجماعات المتطرفة، بما في ذلك العنف المرتكب ضد المدنيين فيه، ولا سيما النساء والأطفال، فضلا عن جرائم القتل، واحتجاز الرهائن، والنهب، والموت، وتدمير المواقع الثقافية والدينية، وتجنيد الأطفال. وتحذر الجماعة من أن بعض تلك الأفعال قد يصل إلى حد الجرائم التي تدخل في نطاق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأنه لا بد من مساءلة الجناة. وفي هذا الصدد، تجد الجماعة من المطمئن أن حكومة مالي أحالت أمر الحالة في شمال مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويساور الجماعة القلق إزاء

التدهور السريع في الحالة الإنسانية، إذ أن تدفقات اللاجئين ما زالت تتوافد على البلدان المجاورة بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا، كما أن أعدادا كبيرة من المشردين داخليا يتدفقون على باماكو، مما يسبب تحديات إنسانية خطيرة.

وكلما طال سماح المجتمع الدولي للحالة بأن تتدهور وكلما طال سماحنا للشبكات الإجرامية والإرهابية بتوطيد أقدامها، كلما زادت معاناة السكان وزاد الخطر على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي مواجهة هذه الحالة، نعقد آمالا كبارا على الاجتماع المقبل لفريق الدعم والمتابعة بشأن مالي، المقرر أن يدعوه الاتحاد الأفريقي للانعقاد، بالتشاور مع الأمم المتحدة والجماعة، في باماكو يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والذي يهدف إلى توضيح طرائق الدعم الدولي للسلطات الانتقالية المالية في حل الأزمة القائمة في شمال مالي.

وفي السياق نفسه، نتوقع كذلك التزاماً قوياً من نتائج الاجتماع الذي سيعقده وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي في لكسمبرغ بتاريخ ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٢، بغية بحث الخيارات لدعم الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة مالي.

وإزاء الخلفية هذه، اتخذ المجلس القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). وفي هذا الصدد، تؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بشدة طلب المجلس إلى الأمين العام بأن يوفر فوراً المخططين العسكريين والأمنيين لمساعدة الجماعة والاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع مالي والبلدان المجاورة لها وبلدان المنطقة وسائر المهتمين من الشركاء الثنائيين والمنظمات الدولية، في جهود التخطيط المشتركة بغية الاستجابة للمطالب المقدمة من السلطات التقليدية في مالي لتوفير مثل هذه القوة العسكرية الدولية.

وتؤيد الجماعة كذلك طلب الأمين العام، بالتشاور الوثيق مع الشركاء المذكورين أعلاه، بتقديم توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ بغرض الاستجابة لمطالب السلطات التقليدية في مالي بشأن القوة العسكرية الدولية، بما في ذلك الوسائل والطرائق لعملية النشر المتوخاة، وبخاصة مفهوم العمليات، وتشكيل القوة، والقدرات، والعدد، والدعم، والتكاليف المالية.

وفي الختام، إن الوقت يمر، وكل يوم يمضي يجلب المزيد من المعاناة للسكان المحاصرين في المناطق التي يسيطر عليها الارهابيون الذين يرتكبون جميع انواع الانشطة الاجرامية في الشمال. وتشعر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالسعادة ازاء القرار المتخذ اليوم لأنه يأتي في الوقت المناسب، ويفتح الباب امام قرار آخر يدعو الى اتخاذ اجراءات ملموسة. والواقع أن العزوف عن اعتماد الاجراءات في حالة مالي لم يعد خياراً بعد الآن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد أسماء اخرى على قائمة المتكلمين. وبهذا يكون مجلس الامن قد انهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول اعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.